

تقرير لجنة التحديات العلمية والتقنية

التي تواجه العالم الإسلامي في مطلع القرن المقبل

إعداد الدكتور / علي حبيش (*)

مقدمة :

الحقيقة أن ما نشهده أو يوشك أن نشهده ليس نهاية وبداية قرن جديد أو قدوم ألفية ثالثة فحسب ، وإنما هو خاتمة لعصر وافتتاحية لعصر جديد في مسيرة التاريخ . وإنما حقيقة أمام متغيرات وتحديات هائلة على المستويين الداخلي والخارجي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية . والتحديات العلمية والتقنية القائمة والمتوقعة بالغة الكم والكيف والتوزيع والتوجيه ، وهي أيضا بالغة الأثر على الأمة الإسلامية من حيث استمرار البقاء واحتلال موقع على الخريطة العالمية والحضارة المعاصرة ، وتجنب التخلف والتبعية والتيه في الدروب الخلفية للتاريخ .

والبنود التالية تشير إلى بعض القضايا الأساسية ذات العلاقة بالموضوع المطروح .

أولاً : العلم والتقنية في رحاب الإسلام :

وفكرة تكامل الإسلام والعلم ليست بالقطع جديدة علينا ، حيث أنه ورد التأكيد عليها متواصلا في تعاليم الذكر الحكيم ، كما أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أبدى أيضا الكثير من التأكيد على تحصيل المعرفة عن القوانين الكونية والقوانين العامة ، وهو ما حض عليه أصحابه ، وطلبه من أتباعه في حديثه الشريف « اطلبوا العلم ولو في الصين » وفي قوله الكريم « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » .

ثانياً : أبعاد التقدم العلمي والتقني الراهن :

أما المرحلة الثالثة التي يحملها لنا المستقبل التي بدأت بشائرها في الظهور وهي « مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة » فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة والمعرفة الإنسانية بصفة عامة . فهي نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقي

★ - مقرر لجنة التحديات العلمية والتقنية .

بين الفروع المختلفة للعلم بمفهومه التقليدي لتخلص منها بالعموميات التي تربطها سويةً وتشكل منها رؤيا أكثر شمولاً للواقع .

وهكذا ظهرت إلى الوجود منذ الخمسينات رؤى علمية جديدة مثل علوم السيبرنطيقا ونظرية المنظومات العامة ، والمعلوماتية وغيرها .

وعند فحص الخصائص الهامة للتقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر لابد لنا أن نتناول ظواهر أساسية تتمثل فى التالى :

الظاهرة الأولى: الاتجاهات العلمية السائدة : تتجسد فى القضايا التالية :

- ١- **التكنولوجيا والتنمية:** حيث أن التكنولوجيا تلعب دور جسر .
- ٢- **تكاميل العلوم:** وهو ضرورة تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية .
- ٣- **الجانب البيئى:** ويشمل استغلال الموارد الطبيعية ، وعلاج الأزمات الناتجة عن التصنيع والطاقة والاستهلاك .

الظاهرة الثانية: سمات غالبة للتقدم العلمى والتكنولوجى الراهن : وتتجسد فى التالى :

- ١ - إنه يحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة وبالتالى القيمة العالية للزمن .
- ٢ - يؤدى إلى مزيد من ترابط العالم وتداخله .
- ٣ - يؤدى إلى إزدياد الخاطر على الجنس البشرى .
- ٤ - يؤدى إلى تقسيم دولى جديد للعمل والاقتصاد العالمى .
- ٥ - يقود إلى ارتياد مجالات رائدة وجديدة فى العلوم الأساسية .
- ٦ - الاستثمار المكثف فى البحوث والتطوير والابتكار .
- ٧ - يقود كل ذلك إلى ازدياد أهمية دور المعرفة العلمية والتكنولوجية .
- ٨ - أن حروب المستقبل ستكون حروبا من نوع جديد تعتمد فى المقام الأول على القدرات العلمية والتكنولوجية .
- ٩ - أن مدى التحول التكنولوجى المنشود يتوقف على عدة عوامل منها :
(أ) النمو الذى لا يقاوم للمعرفة العلمية .
(ب) توسع القوى الدافعة داخل التكنولوجيا ذاتها .

(ج) التنافس على الأسواق بين المؤسسات والشركات الإنتاجية .

(د) الازدياد المستمر فى الطلب الاستهلاكى .

(هـ) يضاف إلى ذلك أن نمو وتوزيع سكان العالم يحتاج ويحدد فى آن واحد أبعاد وطبيعة التغير التكنولوجى الحادث .

الظاهرة الثالثة : الإنتاج الجديد للمعرفة :

لا شك أن هناك شكل جديد لإنتاج المعرفة آخذاً فى النشأة والصعود جنباً إلى جنب مع الإنتاج التقليدى للمعرفة . وهذا الشكل أو الصيغة الجديدة لإنتاج المعرفة لا يؤثر فقط على ماهية نوع المعرفة المنتجة ، ولكن أيضاً على الكيفية التى يتم إنتاجها ، والمحيط البيئى الذى يتم فيه مواصلة هذا الإنتاج ، والطريقة التى ينظم بها ، ونظم المكافآت التى يطبقها وآليات ضبط جودة المنتج ، وهذه الخصائص الاجتماعية لإنتاج المعرفة مبنية ومترابطة باتساق جيد فى حالة العلوم المنظمة كالفيزياء والكيمياء والأحياء على سبيل المثال . والمتخصصون يعملون بها كنماذج معيارية لإنتاج المعرفة الصحيحة فى كافة العلوم . وذلك إلى الحد أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تحاول تقليد العلوم الطبيعية ، وأن أنساقاً اجتماعية مماثلة قد تم صياغتها للحكم الملائم فى إنتاج المعرفة فى هذه المجالات أيضاً . ويمكن القول بصفة عامة أن هناك خصائص محددة مرتبطة بالنوع الجديد لإنتاج المعرفة ، وأن هذه الخصائص تمتلك ترابطاً والتحاماً كافياً بحيث يمكن أن يطلق عليها شكل جديد من الإنتاج .

الظاهرة الرابعة : تحديات العصور ويئة التقدم العلمى والتقنى :

إن هناك مجموعتين من العوامل الداخلية والخارجية التى تتحكم فى عمليات تنمية العلم والتكنولوجيا فى أى قطر من الأقطار وتسخيرها لصالح التنمية فيه . فالعوامل الداخلية ترجع إلى ظروف منشأ العلم والتقدم التكنولوجى فى ذلك القطر أما العوامل الخارجية فهى ذات نوعين ، أولهما ترتبط ببنية العلاقات الدولية للقطر ، وثانيهما تتجسد فى العوامل التى ترتبط بالمتغيرات الدولية نفسها .

ويكل تأكيد هناك تحديات العصر التى تواجه كل المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية وتؤثر تأثيراً بالغاً على تقدمه العلمى والتكنولوجى وتشمل العناصر التالية:

١ - انفجار سكاني مركز في العالم الثالث .

٢ - انفجار رهيب في المعرفة .

٣ - ازدياد في سرعة التطور وأنماط الاستهلاك .

٤ - ثورات اجتماعية انتهت إلى ثورة المعلومات .

٥ - تطور وسائل الإنتاج .

٦ - ظاهرة القرية العالمية وانكماش المسافات .

٧ - تطور الخصائص والنمط السكاني .

٨ - تطور وسائل الإعلام .

٩ - اختلاط الحضارات والثقافات .

١٠ - التوجه نحو التكتلات العملاقة .

١١ - التحول إلى العصر الكوني .

هناك مجموعتان أساسيتان من التغيرات المتوقعة : المجموعة الأولى خاصة بعمليات توليد المعرفة ، والثانية تختص بعمليات الابتكار . فإن فكرة القيام بالبحوث الأساسية غير المهدفة ، وكذلك عزلة العلماء بأعمالهم عن الاهتمامات العالمية آخذة في التغيير بشكل سريع خصوصا وأن التفاعلات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج في تصاعد وتكاتف كبيرين . ويقود هذا الاتجاه في الدول المتقدمة وبشكل سريع إلى انتشار ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمي تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة .

أما عمليات الابتكار التكنولوجي فقد أصبحت وبصورة متزايدة خاضعة إلى منهج منظومي متكامل ، فلكي يتم الابتكار وخاصة في الدول المتقدمة ، نجد من الضروري أن توضع معا عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، وتشترك في العمل مؤسسات متنوعة « مثل المكاتب والهيئات الاستشارية ، وموردى الاحتياجات ، والوكالات الحكومية ، والهيئات القانونية ، والبنوك وغيرها » بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الابتكار، وتزيد من الاحتياج للقدرات الإدارية ، وتجعل من دعم الحكومة لنشاطات الابتكار أمراً هاماً وحيوياً .

وإن الأثر الشائع الذي تخلفه في البلدان الإسلامية والنامية مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والناشئة يطرح قضايا تمثل تحديا لتلك البلدان ، نظرا لأن هذه التطورات تخلف أثرا مباشرا على القدرة الإنتاجية التنافسية ، وعلى ظروف العمالة والعمل ، وعلى التجارة الدولية من خلال الاستعاضة بالمنتجات والمواد الجديدة ، وعلى البيئة ، بالإضافة إلى تأثيرها على التعليم والصحة والاتصالات وأسلوب الحياة العام . ومن المرجح أن تفضى زيادة استخدام الإلكترونيات الدقيقة ، المنظوى على زيادة التشغيل التلقائي والكفاءة ، إلى فقدان الميزة النسبية التي توفرها الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية ، مما يجعل العمليات الإنتاجية الموجودة حاليا من مخلفات الماضي .

وهذا يمكن أن يفضى بدوره إلى مزيد من إعادة توزيع الثروة لصالح البلدان التي تستخدم تكنولوجيا من هذه الإيجابية والسلبية لهذه الاتجاهات في عمليات التنمية . وهذه التغييرات تحمل العديد من البلدان النامية على إعادة توجيه جهودها في مجال العلم والتكنولوجيا بشكل رئيسي .

رابعاً : السمات العامة لواقع البحث العلمي والتطور التقني في الدول الإسلامية :

تشير إحدى الدراسات الهامة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى أن للبلدان الإسلامية في الوقت الحاضر اقتصاديات ضعيفة جدا ، ومعظم هذه البلدان تعتمد على تصدير المواد الخام ، والنشاطات العلمية والتكنولوجية في حدها الأدنى ، والصناعات مستوردة وتعتمد على الغير ، والتعليم والتدريب ضعيفان . والإنتاج منخفض بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا الصحيحة وإلى التطبيق العلمي للمعارف والخبرات .

وهناك العديد من القضايا الواجب مواجهتها والتعامل معها في مجالات اختيار ونقل التكنولوجيا ، وإزالة العقبات أمام بناء واستغلال طاقات المعرفة العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية ، وتحقيق التعاون الإقليمي بين الدول الإسلامية . كما أن استمرار الدول الإسلامية في الاعتماد على جامعات الغرب والشرق في تكوين طاقاتها العلمية المتخصصة قد حال دون قيام محاولات جادة لتأسيس قواعد ذاتية راسخة للبحث العلمي والتقنية فيها .

أما عن أوضاع الجامعات الإسلامية فإنها باستثناء الجامعات الإسلامية التقليدية مثل الأزهر والقرويين والزيتونة وغيرها من الجامعات الدينية العتيقة ، فإن الجامعات

الإسلامية في معظمها حديثة النشأة ، فعمر معظمها لا يتعدى الأربعين سنة . وبلا شك هي نشأة مستعجلة تحت ضغط التوسع الهائل للتعليم الابتدائي والثانوي في أغلب الدول الإسلامية ، وتحت ضغط النمو السكاني الهائل اكتسبت معظم هذه الجامعات طابعها القائم بحيث جعلت الاستجابة الكمية في الكثير من الأحيان على حساب الاعتبارات الكيفية والنوعية . وهذا ما جعل معظم الجامعات الإسلامية الحديثة عبارة عن محتشدات طلابية تفتقد الشروط الرئيسية التي تسمح للعملية التعليمية بأن تؤدي وظيفتها ورسالتها .

فسواء من حيث البنيات أو التجهيزات (المختبرات والمعدات المختلفة) أو من حيث المكون العلمى أو المردودية ، فإن هذه الجامعات ما تزال في معظمها جامعات تعاني الكثير من مظاهر النقص .

وعلى الرغم من بلوغ عدد الجامعات في دول العالم الإسلامى المعاصر أكثر من ٢٢٤ جامعة ، بالإضافة إلى ٣٣٥ معهدا علميا عاليا ، وحوالى ٩٠٠ من مراكز البحوث ، إلا أن هذه جميعها مع هيئات تدريسيها وخريجها لم تتمكن بعد من تحقيق نهضة علمية وتقنية حقيقية تعين على جبر الهوة الكبيرة بيننا وبين الدول المتقدمة في ذلك .

يضاف إلى ذلك انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون الفعال بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية في العالم الإسلامى المعاصر مما أدى إلى تفتيت الجهود وتكرارها في خطوط قصيرة متوازية في وقت ندرك فيه أن من عوامل تفوق كل من الولايات المتحدة الأمريكية الجماعة الأوروبية هو اتحادها ، وتحركها كتجمع بشرى هائل ، فوق مساحات أرضية شاسعة ، بتخطيط واحد ، وهدف محدد .

خامساً : طبيعة ودرجة تعقد المعوقات الرئيسية للتقدم العلمى والتقنى في الدول الإسلامية :

يمكن تصنيف هذه المعوقات بصورة عامة تحت ثلاثة عناوين هي :

١ - عقبات تمنع أو تعوق الاختيار أو الحصول على العلم والتكنولوجيا الملائمين لعمليات التنمية .

- ٢ - عقبات تحول دون تنمية وجود بنية أساسية ودائمة للعلم والتكنولوجيا .
- ٣ - عقبات تعوق وضع سياسات علمية وتكنولوجية على المستويين الوطنى والإقليمى ،
والتي بدونها لا تتم أو تتعطل الاختيارات الصحيحة لمجالات العلم والتكنولوجيا ،
وتكبح أو تحد من استخدام المعرفة العلمية والمعرفة الفنية لأغراض التنمية .
- وهذه المعوقات تتجسد أيضا فى ثلاثة مستويات - الوطنية ، والإقليمية ، والدولية
- وفى عدد من المجالات المحددة .
- ولا بد لنا هنا وبالتوافق مع الموضوع المطروح للدراسة يجب إعطاء انتباه خاص
للمعوقات ذات العلاقة بنقل ، ومواءمة ، وتطوير التكنولوجيا ، وعلى سبيل المثال :
- ١ - الافتقار إلى وجود سياسات علمية وتكنولوجية واضحة وصريحة .
- ٢ - قلة توافر المعلومات والخبرة لتقييم التكنولوجيا المنقولة ، وأحسن الطرق المناسبة
لاحتيازها .
- ٣ - عدم توافر الإطار القانونى الملزم الذى يتم من خلاله للأطراف المعنية تقرير حقوقهم
والتزاماتهم الضرورية فى عمليات نقل التكنولوجيا .
- ٤ - ندرة الموارد المالية اللازمة للمبادرات التكنولوجية .
- ٥ - اعتماد قطاع الإنتاج على التكنولوجيا المستوردة .
- ٦ - ارتباط التكنولوجيا المستوردة بشروط المعونة الأجنبية .

سادساً : الرؤى الإسلامية تجاه التقدم العلمى والتقنى :

- لاشك أن هناك دور رائد لمنظمة المؤتمر الإسلامى ولجنتها الموقرة للعلوم والتقنية
والمنظمة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية ، وكذلك للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم
والثقافة . ولقد قامت بجهود بارزة وتنفيذ الكثير من الدراسات والمؤتمرات والندوات
العلمية والمؤسسات الإسلامية التى ظلت تناقش وتوضح الاحتياجات العاجلة لإحداث
التنمية التكنولوجية للعالم الإسلامى ... وقد تركزت هذه الاحتياجات على ما يلى :
- ١ - النهوض بإنشاء أو دعم الهيئات والمراكز الإسلامية المعنية بالتنمية العلمية
والتكنولوجية .

٢ - وضع استراتيجية أو خطة إسلامية للتنسيق والتكامل في مجالات العلم والتكنولوجيا .

٣ - تشجيع العمل الإقليمي والتحكم في عمليات نقل ومواءمة التكنولوجيا .

٤ - تقوية السياسات والمؤسسات الوطنية لبناء القدرات التكنولوجية المحلية .

٥ - تشييد نظام إنذار مبكر لتبصير الدول الإسلامية بتطورات التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا في العالم الخارجي ، وأثر ذلك على تلك الدول .

سابعاً: دور الجامعات الإسلامية في مواجهة التحديات العلمية والتقنية :

عندما ناقشت لجنة التحديات العلمية والتقنية هذا الموضوع توصلت إلى العديد من الآراء التي يمكن إيجازها في التالي :

١ - لا شك أن الإسلام يحتاج في وقتنا الراهن الدفاع عنه بواسطة العلوم الدينية حتى يستطيع مقاومة التيارات الموجودة ضده .

٢ - هناك ضرورة لإحداث صحو في العالم العربي والعالم الإسلامي .

٣ - لا بد أن يكون هناك خط بين التعليم والجامعات والمجتمع .

٤ - لا شك أن الضوابط على نتائج البحث العلمي يثير جدلاً حول نواحي القيم . وهناك ضرورة لتوفير العقلية التي توظف العقلية الإسلامية التي تساعد على توجيه العلوم لصالح المسلمين .

٥ - إن دراسات وموضوعات التحديات العلمية والتقنية تخص الجامعات والمعاهد في الدول الإسلامية بما في ذلك الدول التي بها أقليات إسلامية . وإن المعنى المقصود هنا يضم جامعات إسلامية متخصصة في الدراسات الإسلامية ، وأخرى متخصصة في الجوانب العلمية . ثم جامعات في دول إسلامية ولها دور ، وجامعات إسلامية في الدول ذات الأقليات ولها دور آخر ، ويتطلب منا في هذا توافر صورة مسح لخريطة الجامعات في الدول الإسلامية وما هي هياكلها ومقوماتها التنظيمية وأنواع الدراسات والبحوث فيها . وما هي وظيفة الأقسام في كل منها ، وما هي الصلات بين البحوث فيها . والتطبيقات التكنولوجية في المجالات الاقتصادية وغيرها .

٦ - أما من حيث المقترحات فهل نبني معاهد ومراكز جديدة فى هذه الجامعات أى الاحتياج إلى مؤسسات أخرى ، أم هل يقترح إعداد وتوفير جوائز محددة يتقدم لها المشتغلون بالعلم والتكنولوجيا على مستوى الجامعات الإسلامية لمختلف الفروع العلمية والتكنولوجية (مثلاً أربعون جائزة فى الفروع المختلفة) ويراعى أن هذه الجوائز تقوم بتنشيط وحفز تقدم العلوم والتكنولوجيات البحتة والتطبيقية فى الدول الإسلامية .

٧ - تختلف الواجبات فى الجامعات الإسلامية وفق التخصصات العلمية ، وسوف نأخذ بتقسيم يميز بين ثلاثة أنواع من الكليات والمعاهد والأقسام فى تلك الجامعات . الأول هو المختص بالدراسات فى مجال العلوم الأساسية ، والثانى هو المختص بالعلوم التطبيقية ، والثالث هو المعنى بالعلوم الإنسانية عامة والدينية خاصة .

٨ - فإن أول التحديات الرئيسية هو صياغة برامج طويلة الأجل تتفق وأولويات التنمية فى الدول التى تخدمها هذه الجامعات ، وهو ما يطلب وضوحاً لهذه الأولويات ، تستطيع الجامعات نفسها الإسهام فيه بالاشتراك مع المؤسسات البحثية والأجهزة المعنية بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية فى الدول المعنية . وتعظيماً للفائدة التى تتحقق من التعاون بين الجامعات ، فإن الرابطة يجدر بها أن تقوم بالتنسيق بين هذه البرامج ، حرصاً على تحقيق مردود من الموارد المحدودة التى تتوافر لدى الأقطار ، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة ذاتها ، رغم التقدم الذى أحرزه كل منها .

٩ - ويرتبط بهذا تحد خاص يرجع إلى التذرع بدعاوى صراع الحضارات للدعاء بالارتباط بين أتباع الإسلام والتخلف ، والاستشهاد بأساليب تناول عدد من الإنجازات العلمية فى مجتمعات إسلامية كما ترد فى تصرفات تأتى بها فئات تساوى التدين بالسلفية المحدودة الأفق . فالدعاوى السلفية ، بسبب عجزها عن تفهم حقيقة التقدم العلمى ، تتماذى فى هقاومته باتهام منجزاته بأنها مخالفة لتعاليم الإسلام .

١٠ - فسواء فى المجالات العلمية أو فى المجالات الإنسانية أو الدينية، يجب أن يزود الخريجون بالقدرة على التعلم الذاتى ، حتى يتمكنوا من أن يتناولوا خلال حياتهم العملية أموراً لم يتلقوها أثناء تلقيهم العلم .

١١ - إن البرامج التى تضعها الجامعات الإسلامية يجب أن تطرق أبواباً جديدة ، تتيح لها مساحة تتزايد عبر الزمن فى تحقيق قدر من الإضافة إلى الحصيلة المعرفية للبشر يضعها موضع تقدير من المجتمع العلمى العالمى . وعلى المعاهد المعنية بالفروع الدينية أن تساهم ، ليس فقط بالاستجابة إلى متطلبات سلامة التعامل مع البرامج العلمية بل عليها أيضاً أن تخاطب التفكير العلمى فى المجتمعات الأخرى ، بما يوضح موقف الإسلام من القضايا العلمية المختلفة .

١٢ - فإن على الجامعات المذكورة أن تنظم فيما بينها شبكات علمية ، يجرى من خلالها تنسيق الجهود الذاتية فى مجالى البحث والتعليم هو الذى يكفل أن تصبح الجامعات أقدر على معالجة شئون مجتمعاتها .

١٣ - فإن هناك حاجة ماسة ومتزايدة إلى الحفاظ على الهويات والقيم الثقافية الذاتية وهو ما نجحت فيه مجتمعات جنوب شرق آسيا التى استطاعت أن توظف قيمها الذاتية فى تحقيق التقدم العلمى والثقافى . هذا المضمون الثقافى للتعليم الدينى يقضى بتفتيح أذهان الشباب على كيفية الانتهاز من الثقافات الأخرى دون مساس بالقيم الذاتية .

١٤ - فإن الشبكات العلمية بين الجامعات المعنية يجب أن ترتبط بشكل واسع بالشبكات العلمية الخارجية . حينئذ يسهل التبادل وفق قواعد الأخذ والعطاء .

١٥ - يجب التدقيق فى مناقشة مقترحات المعونة ، والحرص على ألا تؤدي إلى تغليب الرؤى الخارجية على الاحتياجات الوطنية . ويعنى هذا أن على الأقطار المعنية أن تعظم الاستفادة من المعونات ليس باعتبارها بديلاً عن الموارد المحلية ، بل عن طريق مضاعفة هذه الموارد ، حتى يكون للجامعات الرأى الأرجح فى اختيار مجالات المعونة وبرامجها .

١٦ - إن الثقافة الاستهلاكية أصبح لها شأن يوازي المعرفة الإنتاجية ، وبالتالي فإن المهمة التي تقع على عاتق الجامعات ليست فقط تخريج علماء بارزين ومنتجين أكفاء ، بل إن عليها أيضا أن ترسخ القيم السليمة التي تحسن التعامل مع ما وهبنا الخالق عز وجل من نعمة .

١٧ - نقترح أن تشمل خطة تحديث البنية الأساسية للجامعات في الدول الإسلامية عدة محاور نوجز أهمها فيما يلي :

المحور الأول : الطالب وهو الهدف والمنتج الأساسي للجامعة .

المحور الثاني : الأستاذ الجامعي وعضو هيئة التدريس .

المحور الثالث : الإدارة الجامعية .

١٨ - حتمية انفتاح الجامعات الإسلامية على العالم الغربي بدءاً من متخذي القرار إلى المجتمع العلمي العالمي ، ومثال ذلك الانفتاح العالمي هو القضية الأساسية للصين وما حققته من الإنجازات الرائدة في هذا الصدد .

١٩ - التقارب بين الأديان والتقارب بين المذاهب في إطار النظرة العلمية .

ثامناً ، ملامح خطة عمل :

هناك حاجة ضرورية لإعداد دراسات وبحوث حول جميع جوانب مشكلات التحديات العلمية والتقنية ودور الجامعات الإسلامية في مواجهتها ، ويمكن بصفة مبدئية اقتراح البرامج التالية :

البرنامج الأول : السياسات والاستراتيجيات اللازمة لإحداث التنمية العلمية والتقنية في الدول الإسلامية .

البرنامج الثاني : حفز وكفاءة دور الجامعات الإسلامية في التقدم التكنولوجي والاقتصادي .

البرنامج الثالث : مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي .

خاتمة

- وهنا يجب على الدول الإسلامية أن تتعامل مع التأثير البالغ لسبعة عوامل رئيسية على التنمية العلمية والتكنولوجية المتوقعة فيها خلال العقود القليلة القادمة ألا وهي :
- ١ - التغيرات والاتجاهات المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوجى .
 - ٢ - بناء ودعم القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية .
 - ٣ - ضرورة توافر بيئة ملائمة لتحقيق تفاعل التقدم العلمى والتكنولوجى مع التنمية الشاملة .
 - ٤ - حتمية التعاون العلمى والتكنولوجى الإقليمى والإسلامى والدولى .
 - ٥ - تعظيم دور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات العلمية وفق ما تضمنته الدراسة الحالية .
 - ٦ - الالتزام بخطة عمل محددة البرامج وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ .
 - ٧ - الحاجة إلى تحقيق التكامل فى خطط العمل العلمية والتكنولوجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى والمنظمات الإقليمية المختلفة فى العالم الإسلامى .